انعكاسات جائحة كوفيد 19 على قطاع النفط في الجزائر
The repercussions of the Covid-19 pandemic on the oil sector in Algeria

وسام عمرون[1]*، فوزي سماعلي[2]

[1] مخبر التنمية الذاتية والحكم الراشد، جامعة 8 ماي 1945 قالمة (الجزائر)،
amroun.wissame@univ-guelma.dz

[2] جامعة 8 ماي 1945 قالمة (الجزائر)، smaali.faouzi@univ-guelma.dz

تاريخ الاستلام: 2021/09/01 تاريخ القبول: 2022/10/17 تاريخ النشر: 2022/12/14

ملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى معرفة انعكاسات جائحة كوفيد 19 على قطاع النفط في الجزائر من خلال تسليط الضوء على تطور انتشار فيروس كورونا في العالم وفي الجزائر وانعكاساته على الاقتصاد الجزائري عموما وقطاع النفط. اعتمدنا في هذه الورقة البحثية على المنهج الوصفي التحليلي.

وخلصت هذه الورقة البحثية إلى أن تعطيل النشاطات الاقتصادية وتوقف حركات النقل في فترة بداية انتشار الفيروس أدى إلى انخفاض الطلب على النفط مقابل زيادة المعروض النفطي ما سبب انهيار في أسعار النفط في السوق الدولية وهو ما انعكس سلبا على قطاع النفط في الجزائر إذ انخفضت صادرات وإنتاج النفط خاصة خلال فترة بداية الجائحة. واختتمت الورقة بنظرة استشرافية موجزة لمستقبل قطاع النفط في الجزائر والذي ينبأ بانتعاش القطاع في المستقبل حيث قامت الحكومة من خلال قانون المحروقات الجديد بفتح المجال للشراكة الوطنية-الأجنبية مع شركات عالمية رائدة في مجال التنقيب واستكشاف النفط باستخدام أحدث التكنولوجيات.

كلمات مفتاحية: *فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19)، أسعار النفط الخام، قطاع النفط، الجزائر، دولار.*

Abstract:

This research paper aims to know the repercussions of the Covid-19 pandemic on the oil sector in Algeria by shedding light on the development of the spread of the Corona virus in the world and in Algeria and its repercussions on the Algerian economy in general and the oil sector. In this research paper, we relied on the descriptive analytical method.

This research paper concluded that the disruption of economic activities and the suspension of transport movements during the period of the beginning of the spread of the virus led to a decrease in the demand for oil in exchange for an increase in the oil supply, which caused a collapse in oil prices in the international market, which negatively affected the oil sector in Algeria, as oil exports and

* المؤلف المراسل: وسام عمرون ، الإيميل : amroun.wissame@univ-guelma.dz

production declined. Especially during the onset of the pandemic. The paper concluded with a brief forward-looking view of the future of the oil sector in Algeria, which predicts the sector's recovery in the future, as the government, through the new hydrocarbons law, opened the way for national-foreign partnership with leading international companies in the field of oil exploration and exploration using the latest technologies.

***Keywords**: Covid-19; Crude oil prices; oil sector; Algeria; dollard.*

1. مقدمة:

بعدما تخلص الاقتصاد العالمي من آثار الأزمة المالية العالمية التي حدثت في عام 2008، وارتفعت مؤشرات النمو وعادت أسواق النفط إلى التوازن منذ عام 2017، ظهر وباء كورونا ليعيد القلق مجددا، فكانت أول محطاته الصين العملاق الاقتصادي الثاني في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية ثم ليمتد الوباء إلى دول أوروبا وأمريكا والدول العربية، ما جعل هذه الدول تعمل في سياق عدم اليقين، إذ تعرض أكثر من نصف سكان العالم للإغلاق مع إجراءات وقائية تعتبر الأولى من نوعها. هذه الإجراءات أدت إلى تعطيل النشاط الاقتصادي العالمي وتوقف حركات النقل بأنواعها، كل هذه العوامل وعوامل أخرى سببت انهيار أسعار النفط في ظل انخفاض الطلب عليه خاصة من قبل الدول الصناعية التي ظهر فيها الوباء وانتشر مقابل معروض نفطي ضخم من قبل الدول المنتجة والمصدرة للنفط، والجزائر إحدى هذه الدول التي تسعى دائما إلى زيادة مداخيلها عن طريق تصدير كميات كبيرة من النفط الخام من أجل تمويل ميزانيتها وأنشطتها الاقتصادية والاجتماعية، ولكن في مرحلة انتشار الوباء تضرر الاقتصاد الجزائري كغيره من الاقتصاديات النفطية خاصة في فترة بداية الجائحة أين كانت درجة عدم اليقين تسود الاقتصاد العالمي.

1.1. الإشكالية: كان أثر وباء كورونا بالغ الشدة على القطاعات الاقتصادية في العالم، خاصة على السلع الأولية المتصلة بقطاع النقل، إذ تراجعت على إثره أسعار النفط إلى مستويات قياسية في أفريل من عام 2020، وهذا راجع لانخفاض وتراجع الطلب على النفط خاصة من قبل أكبر مستهلكيه فالعالم، بالإضافة إلى ضبابية الرؤية التي خلقها الفيروس ودرجة عدم اليقين بالنسبة منتجي النفط في العالمي سواء الأعضاء في الأوبك أو خارجها.

لقد سبب فيروس كورونا المستجد أضرارا للدول الصناعية المستهلكة للنفط والدول النامية المنتجة على حد سواء، وباعتبار الجزائر أحد الدول المنتجة والمصدرة للنفط تضرر اقتصادها ككل جراء تتضرر القطاع النفطي باعتباره المحرك الرئيسي لباقي القطاعات الاقتصادية.

وفي ضوء ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية: **ما مدى انعكاس جائحة فيروس كورونا المستجد على قطاع النفط في الجزائر؟**

وللإجابة على الإشكالية السابقة يمكن طرح **التساؤلات** الفرعية التالية:

- هل تضرر الاقتصاد الجزائري بفيروس كورونا المستجد؟
- كيف أثرت جائحة كوفيد 19 على قطاع النفط في الجزائر؟

2.1. الفرضيات: يتطلب الإجابة على الإشكالية المطروحة، وضع الفرضيات الآتية والتي تعبر عن توقعات سنجنبها بتحليلنا للأرقام والمعطيات المتعلقة بفيروس كورونا وأسعار النفط في السوق العالمية وكذا قطاع النفط في الجزائر، نذكرها فيما يلي:

- تضررت القطاعات الاقتصادية في الجزائر بجائحة كورونا جراء تعطل النشاط الاقتصادي العالمي وتوقف حركات النقل العالمي بالإضافة إلى التدابير الوقائية التي اتخذتها الحكومة من أجل الحد من تداعيات الفيروس ما أدى إلى عزل الجزائر عن العالم الخارجي.
- انعكست جائحة كوفيد 19 على قطاع النفط في الجزائر باعتباره أهم قطاع في الاقتصاد الجزائري بسبب انهيار أسعار النفط حيث انخفضت الصادرات والإنتاج ما أدى إلى تناقص مداخيل هذا القطاع الذي يعتبر الممول الأساسي لباقي القطاعات الاقتصادية.

3.1. أهداف الدراسة: وجاءت هذه الورقة البحثية من أجل تحقيق عدة **أهداف** أهمها:

- تسليط الضوء على تطور أسعار النفط الخام في ظل تفشي وباء كورونا المستجد.
- معرفة الآثار السلبية التي سببها كوفيد 19 للإقتصاد الجزائري ككل وقطاع النفط خصوصا كون الجزائر دولة نفطية جل مداخيلها من النفط.
- وضع توقعات لمستقبل قطاع النفط في الجزائر بعد جائحة كورونا.

4.1. منهج الدراسة: إتبعنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي، فكان وصفي من خلال وضع مفاهيم عامة لفيروس كورونا وكيفية إنتشاره في العالم والجزائر وتحليلي من خلال تحليل الإحصائيات والأرقام المتعلقة فيروس كورونا المستجد وأسعار النفط في السوق العالمية وكذا تطور قطاع النفط في الجزائر خلال فترة وباء كورونا.

5.1. تقسيمات الدراسة: للإجابة الإشكالية المطروحة تم تقسيم الورقة البحثية إلى **أربعة محاور رئيسية**، حيث **المحور الأول** كان عبارة عن لمحة عن فيروس كورونا، تطرقنا من خلاله إلى تعريف الأزمة الصحية العالمية ثم تعريف فيروس كورونا المستجد وتطوره، **المحور الثاني** كان حول تطور أسعار النفط في السوق الدولية والأسباب التي أدت إلى انهيارها في فترة الجائحة، أما فيما يخص **المحور الثالث** كان حول إنعكاسات جائحة كورونا على الاقتصاد الجزائري من خلال عرض لأهم القطاعات والمؤشرات الاقتصادية التي تضررت في فترة الوباء، أما **المحور الرابع** فكان حول تطور قطاع النفط في الجزائر خلال فترة تفشي وباء كورونا في العالم وفي الأخير وضع التوقعات المستقبلية لقطاع النفط في الجزائر لفترة ما بعد كورونا.

2. لمحة عن فيروس كورونا:

خلال العشرين سنة الماضية إصطدم العالم بأوبئة كثيرة، كوباء سارس عام 2003 ووباء أنفلونزا الخنازير H1N1 سنة 2009، وفيروس إيبولا سنة 2014، لكن لم تأخذ أي من هذه الأوبئة إنتشار عالمي إذ كانت محصورة في مناطق جغرافية محدودة، عكس ما هو عليه وباء كورونا المستجد الذي إنتشر في جميع بقاع العالم دون إستثناء أمام هلع وخوف كبيرين سيطرا على المشهد العالمي بدون معرفة خصائص هذا الفيروس المستجد وكيف يعمل.

1.2. تعريف الازمة الصحية العالمية: الأزمة هي حدث اجتماعي أو شخصي يتميز بنوبة من المعاناة أو التناقضات أو عدم اليقين، والتي يمكن أن تؤدي إلى انفجار العنف أو التمرد، أي هي بشكل مختصر اختلال التوازن[1]، ولظهور الأزمة أشكال مختلفة، فالأزمة الصحية العالمية تتميز بالأحداث التي تؤثر على صحة عدد كبير من الأفراد. والتي يمكن في النهاية أن تؤدي إلى زيادة عامل الوفيات في منطقة جغرافية معينة أو العالم بأكمله، يتم الإعلان عن الأزمة من قبل الدولة عندما تكون فقط تمس منطقة جغرافية معينة، أما في حالة الأزمات واسعة النطاق فتتكفل بذلك المنظمة الدولية للصحة، مستعينة في نشر الخبر على الصحافة التي تلعب دور محوري في مثل هذه الحالات، يمكن أن تقترن الأزمات الصحية بأزمة اقتصادية ومجتمعية، هذا هو الحال بالنسبة لوباء فيروس كورونا، والتي أثرت على الوضع الاقتصادي على نشاط الشركات التي يجب أن تتكيف مع هذه البيئة الجديدة[2].

2.2 تعريف فيروس كورونا المستجد:تشير عبارة "Covid-19" إلى "مرض فيروس كورونا 2019"، وهو الإسم الذي أعطته منظمة الصحة العالمية في 11 فبراير 2020، والناجم عن فيروس من عائلة Coronaviridae، هذا المرض المعدي هو مرض حيواني المنشأ، ظهر في ديسمبر 2019 في مدينة ووهان بمقاطعة هوبي في الصين، وقد تم إبلاغ مكتب منظمة الصحة العالمية في الصين بحالات الالتهاب الرئوي مجهولة المصدر في تاريخ 31 ديسمبر 2019 انتشر بسرعة أولاً في جميع أنحاء الصين[3]، ثم ليصبح وباء عالمي نتيجة عدم القدرة على تحديد آلية عمله مع إتساع نطاق الإصابة في عديد من دول العالم في الوقت ذاته، ما أدى إلى تصنيفه من قبل منظمة الصحة العالمية في 30 جانفي 2020 كجائحة عالمية رسميا[4].

تم التعرف على فيروسات كورونا لأول مرة في البشر في الستينيات، وهي فيروسات تسبب الأمراض الناشئة، أي التهابات جديدة بسبب التغيرات أو الطفرات في الفيروس تتسبب فيروسات كورونا البشرية بشكل رئيسي في التهابات الجهاز التنفسي، والتي تتراوح من نزلات البرد الخفيفة إلى الالتهاب الرئوي الشديد والقاتل في بعض الأحيان يمكن أن يصاحبها أيضًا اضطرابات في الجهاز الهضمي مثل التهاب المعدة والأمعاء[5]. ويوضح الشكل الموالي عدد الحالات المصابة بفيروس كورونا (COVID-19) في جميع أنحاء العالم من 22 يناير 2020 إلى 16 مارس 2021 يوميا:

الشكل رقم (01): عدد الحالات المصابة بفيروس كورونا (COVID-19) في جميع أنحاء العالم من 22 يناير 2020 إلى 16 مارس 2021 يوميا.

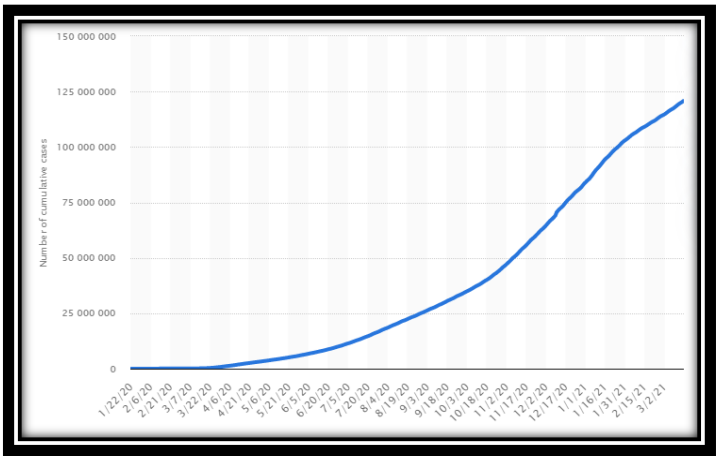

Source : www.statista.com

منذ 22 جانفي 2020 إلى غاية 16 مارس 2021 يوميًا، كان هناك ما يقرب 121 مليون حالة إصابة بفيروس كورونا (COVID-19) في جميع أنحاء العالم، أثر المرض على أكثر من 210 دولة ومنطقة، حيث قدرت عدد حالات الإصابة في الولايات المتحدة بحوالي خُمس إجمالي الحالات في العالم.

وقد طغى عدد حالات الإصابة بفيروس كورونا على الأنظمة الصحية في جميع أنحاء العالم، إذ واجهت حتى أغنى البلدان وأكثرها استعدادًا صعوبات كبيرة لمواجهة إنتشار الفيروس، أما في البلدان الأكثر ضعفًا،لم يتمكن ملايين الأشخاص من الوصول إلى الإمدادات الحيوية المنقذة للحياة، مثل مجموعات الاختبار وأقنعة الوجه وأجهزة التنفس الصناعي، ومع ذلك، هناك الآن ضوء في نهاية النفق: تمت الموافقة على العديد من اللقاحات للاستخدام، وتم

بالفعل إعطاء أكثر من 390 مليون جرعة لقاح في جميع أنحاء العالم اعتبارًا من 17 مارس 2021[6].

3. تطور أسعار النفط في الأسواق العالمية خلال ظهور وانتشار فيروس كورونا:

انخفضت أسعار النفط العالمية خلال عام 2019 لتصل إلى 64.04 دولار للبرميل وفق سلة خامات أوبك في ظل حالة عدم اليقين التي سادت نشاط الاقتصاد العالمي بسبب الحروب التجارية، ثم لتلقى الأسعار دعما في أواخر عام 2019 مع توقيع كل من الصين والولايات المتحدة الأمريكية على إتفاق تجاري أولي الذي خفف من حدة هذه الحرب التجارية ما جعل تحسن في أسعار النفط في السوق العالمية بنسبة 8.2% خلال شهر ديسمبر 2019 مقارنة بشهر نوفمبر من العام نفسه[7].

ومع ظهور فيروس كورونا وتحوله إلى وباء عالمي رسميا تراجع الطلب العالمي على النفط بشكل كبير ومفاجئ حيث تحددت أزمة النفط الحالية يوم الإثنين 9 مارس 2020 لتكون أول أزمة وأسوءها منذ آخر أزمة مست الاقتصاد العالمي سنة 2008، حيث سقطت أسعار النفط إلى 33.87 دولار للبرميل وهو أول انخفاض منذ سنة 2016[8]، وقد تراجع الطلب العالمي على النفط خلال الربع الأول من عام 2020 بنحو 8.4 مليون برميل/يومي مقارنة مع الربع السابق، ليصل إلى نحو 92.4 مليون برميل يومي، وواصل إنخفاضه خلال الربع الثاني من سنة 2020 بشكل قياسي بلغ نحو 11.1 مليون برميل يومي[9].

1.3.أسباب انهيار أسعار النفط في ظل انتشار جائحة كورونا: خلال فترة ظهور فيروس كورونا وانتشارها في العالم انخفضت أسعار النفط إلى مستويات جد متدنية وسنقوم من خلال ما يلي باستعراض أهم الأسباب التي أدت إلى ذلك.

1.1.3. انخفاض الطلب الصيني من النفط خلال ظهور جائحة كورونا:رجح المحللون المتخصصون في هذا الشأن أن سبب السقوط المفاجئ لأسعار النفط هو ناتج عن انخفاض الطلب الصيني من النفط، فقد تغير دور الصين في أسواق النفط العالمية بدرجة ملحوظة منذ 2003، فوفقا للتقرير الإحصائي للطاقة العالمية الذي أجرته الشركة البريطانية للبترول (BP)، تمثل الصين نسبة 7.2% من استهلاك النفط العالمي في عام 2003 مقارنة بنسبة % 13.5

في عام 2018، كما زادت حصة الصين من واردات النفط العالمية من % 5.5 في عام 2003 إلى % 15.5في عام 2018، أما الآن فتعتبر الصين أكبر دولة مستوردة ومستهلكة للنفط في العالم[10]، بنسبة 14% من الطلب العالمي وأكثر من 80% من النمو العالمي في الطلب خلال سنة 2019، بالإضافة إلى الركود في قطاع النقل والتجارة الدولية الذي سببه الإغلاق والقيود المفروضة على السفر بسبب جائحة فيروس كورونا، ما أدى إلى ركود الإقتصاد العالمي. ويوضح الشكل التالي واردات عدة مناطق من العالم نفط الأوبك خلال (2012-2019):

الشكل رقم (02): يوضح صادرات نفط أوبك من عام 2012 إلى 2019، حسب منطقة الوجهة.

(الوحدة: ألف برميل/اليوم)

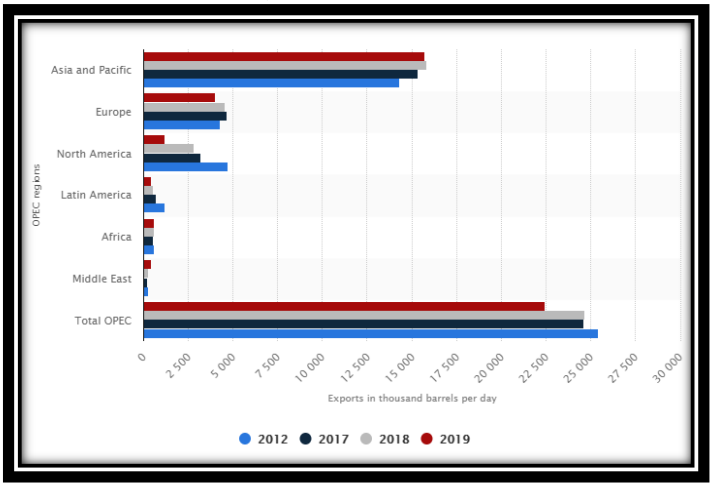

Source : www.statista.com

يوضح الشكل أعلاه صادرات نفط الأوبك إلى عدة مناطق من العالم خلال الفترة (2012-2019)، حيث نلاحظ أن صادرات النفط إلى منطقة تعد الأكبر خلال الفترة (2012-2019) مقارنة بمناطق الأخرى من العالم حيث صدرت الدول الأعضاء في أوبك ما مجموعه 22.48 مليون برميل من النفط يوميا في عام 2019، منها حوالي 15.73 مليون برميل إلى منطقة آسيا والمحيط الهادئ، في نفس العام بلغ متوسط سعر النفط الخام السنوي لمنظمة أوبك حوالي 64.05 دولارا أمريكيا للبرميل، بينما في عام 2014 كان السعر 96.29 دولارا أمريكيا للبرميل[11].

وهو ما يأكد أن آسيا ومنطقة محيط الهادئ وبالتحديد الصين من أهم المستهلكين للنفط وبالتالي الكوارث والأزمات التي تحدث في هذه المنطقة تؤثر حتما في حجم الطلب من

النفط الخام خاصة من دول الأوبك، ومنه انخفاض الطلب مقابل ارتفاع الطلب وهو ما أدى حسب قاعدة السوق إلى انخفاض سعر النفط خلال ظهور وانتشار الجائحة.

2.1.3. التوترات التي سبقت إتفاقية أوبك+ بقيادة السعودية وروسيا: ما زاد هذه الأزمة تفاقما هو حرب الأسعار التي قامت بها السعودية في 7 مارس 2020 أي بعد عقد إجتماع الأوبك في فيينا بالنمسا في 5 مارس 2020، والذي كان هدفه اتفاق الدول الأعضاء على خفض إنتاج النفط والحفاظ على سعره عند مستوى تنافسي، وقد تم في ذلك اليوم الإتفاق على تخفيض قدر مليون ونصف برميل يوميا إلى غاية نهاية سنة 2020، رفضت روسيا تخفيض الإنتاج اليومي الذي حدد في اليوم الأول (مليون ونصف مليون برميل)، فكانت ردة فعل المملكة السعودية سريعا، حيث أعلنت الحكومة السعودية تخفيض في سعر براميلها النفطية لشهر أفريل من أجل بيع مخزونها النفطي، والبدء في رفع الإنتاج بنسبة 25% أي 12.3 مليون برميل يوميا لشهر ماي من نفس السنة، لكن بعد 4 أيام من المفاوضات المتوترة تم الإتفاق بين أعضاء أوبك+ لتخفيض الإنتاج إلى حدود 10 ملايين برميل أقل يوميا أي ما يقارب 10% من إنتاج النفط العالمي، وذلك خلال شهري ماي وجوان من نفس السنة[12].

3.1.3. سياسة الأوبك في خفض الإنتاج وظهور النفط الصخري الأمريكي: أيضا سياسة تخفيض الإنتاج المتبعة من قبل منظمة الأوبك لرفع أسعار النفط في الأسواق العالمية على المدى القصير أصبحت غير فعالة، في ظل إستغلال منتجي النفط الصخري لهذا التخفيض لزيادة حصصهم السوقية والإستحواذ على حصص المنظمة. ومع تواصل إنخفاض الحصص السوقية لمنظمة الأوبك يتوقع تقرير "دراسات" استحواذ النفط الصخري الأمريكي على الحصص السوقية ليصل في سنة 2024 عند مستوى إنتاج 17 مليون برميل/يوميا أي بزيادة إنتاج 5 مليون برميل/يوميا مقارنة بمستوى الإنتاج في عام 2019 الذي قدر بـ 12 مليون برميل/يوميا، في الجهة الأخرى يتوقع نفس التقرير إنخفاض حصص أوبك الإنتاجية من مستوى 35 مليون برميل/يوميا في عام 2019 إلى 32 مليون ب/يوميا في عام 2024 في ظل دعم أوبك لأسعار النفط من خلال إتفاقية أوبك+[13].

ويوضح الشكل الموالي أسعار نفط البرنت وسلة أوبك ونفط خام غرب تكساس أسبوعيا خلال الفترة الممتدة من 30 ديسمبر 2019 إلى 8 فيفري 2021:

الشكل رقم (03): أسعار نفط البرنت وسلة أوبك ونفط خام غرب تكساس الأسبوعي من 30 ديسمبر 2019 إلى 8 فيفري 2021.

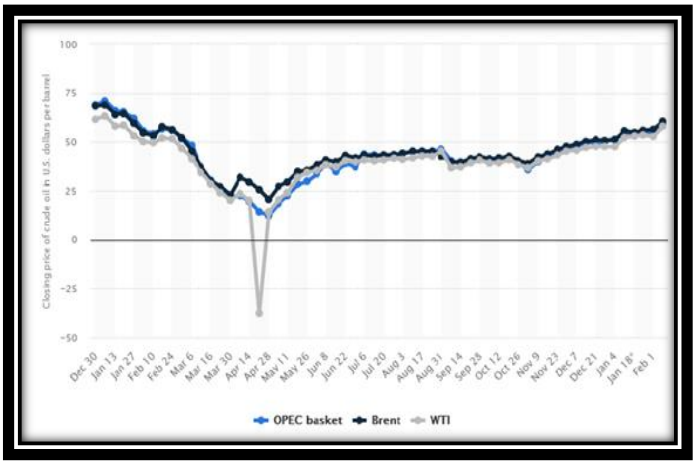

Source : www.statista.com

لقد سجل سعر سلة خامات أوبك خلال شهر مارس 2020 أكبر إنخفاض شهري له منذ الأزمة المالية العالمية 2008، قبل أن يتهاوى إلى أسعار سلبية قياسية بين 20 أفريل و 22 أفريل وهي الأدنى مستوى له منذ شهر ديسمبر 2002[14].

وتتلقى أسعار النفط الخام أيضا دعما من قيود تحالف أوبك+ على الإنتاج، رغم توقعات بأن يبادر التحالف إلى تقليص محدود لتخفيضات المعتمدة منذ ماي 2020، ويتوقع المحللون أن تزيد دول التحالف، بقيادة السعودية وروسيا، الإنتاج بمقدار 500 ألف برميل يوميا، تضاف إلى زيادة قدرتها في الفترة من ماي إلى جويلية 2021، بمقدار 2.1 مليون برميل يوميا، ويجتمع وزراء الطاقة في دول أوبك+ في 1 جويلية القادم من أجل مراجعة سياسة الإنتاج في ظل تنامي الطلب مع شح المعروض[15].

في 8 فبراير 2021، بلغت سلة أوبك 59.58 دولارا أمريكيا للبرميل، مقارنة بـ 60.56 دولارا أمريكيا لنفط برنت و57.97 دولارا أمريكيا لنفط غرب تكساس الوسيط. يعتبر نفط خام برنت الأوروبي، ونفط خام غرب تكساس الوسيط الأمريكي، وسلة أوبك المرجعية ثلاثة من أهم المعايير التي يستخدمها المتداولون كمرجع لأسعار النفط والبنزين، على الرغم من أن العديد من الدول سجلت أعلى معدلات إصابة على الإطلاق، إلا أن الآمال في التوزيع السريع للقاحات الواعدة أدت إلى وصول سعر خام برنت وسلة أوبك إلى أكثر من 50 دولارا أمريكيا للبرميل في أواخر ديسمبر 2020[16].

2.3. انتعاش أسعار النفط بعد التحكم نسبيا في فيروس كورونا:بعد الركود الذي عرفه الطلب على النفط والذي أدى إلى انخفاض أسعار النفط متدنية جدا خلال ظهور فيروس كورونا في أواخر عام 2019 والذي امتد خلال فترة انتشار المرض في جميع أنحاء العالم، عادت الأسعار إلى الارتفاع تدريجيا ابتداءا من أواخر عام 2020 بسبب الارتياح المؤقت الذي أحس به العالم بعد اختراع لقاح لفيروس كورونا وانخفاض عدد الاصابات والوفيات بالمرض ما أدى إلى عودة النشاط الاقتصادي تدريجيا وعودة الطلب على النفط، ويوضح الشكل الموالي تطور **أسعار خام غرب تكساس الوسيط خلال الفترة (جوان 2020- جوان 2021):**

الشكل رقم (04): يوضح تطور أسعار خام غرب تكساس الوسيط خلال الفترة (جوان 2020- جوان 2021)

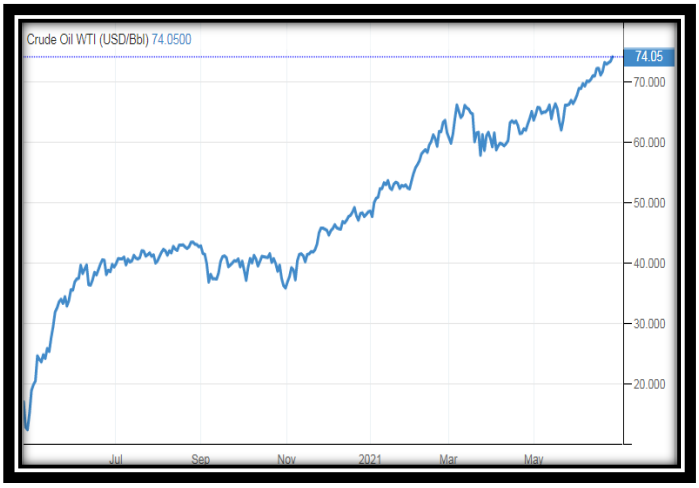

Source : www.tradingeconomics.com

يوضح الشكل أعلاه انتعاش خام غرب تكساس الوسيط خاصة خلال الفترة الممتدة من نوفمبر 2020 إلى غاية جوان 2021 عند 74.05 دولار للبرميل وهذا يرجع إلى انخفاض عدد الاصابات بمرض كورونا وبداية التخفيف من الاحترازات الوقاية خاصة بما يتعلق بالنشاط الاقتصادي العالمي وأيضا رفع القيود على وسائل النقل التجارية ما سمح بانتعاش حركة الطلب في مختلف المواد وخاصة النفط باعتباره مورد طاقوي مهم وضروري يدخل في انتاج أغلب المواد الصناعية والتجارية حول العالم. ويوضح الشكل الموالي عرض وطلب النفط بالإضافة إلى المخزون العالمي للنفط حسب توقعات وكالة الطاقة الدولية EIA:

الشكل رقم (05): يوضح العرض والطلب والمخزون العالمي للنفط | توقعات من EIA

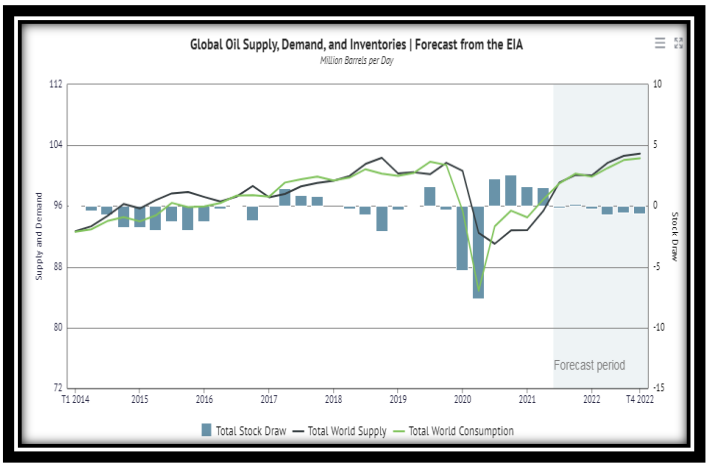

Source : knoema.fr

وفقا لتقدير إدارة معلومات الطاقة الأمريكية (EIA) تجاوز المعروض النفطي الطلب النفطي بنحو 6 ملايين برميل يوميا في الربع الأول من عام 2020، وقد توقع أن تمتد الفجوة إلى 11.4 مليون برميل يوميا في الربع الثاني[17].

من جهة أخرى، قدر خبراء الصناعة أن الطلب العالمي على النفط قد يستغرق حتى عام 2022 ليشهد انتعاشا كاملا، مع توقع بقاء الطلب لعام 2021 دون مستويات عام 2019[18].

4. تداعيات جائحة كورونا على الاقتصاد الجزائري:

1.4.فيروس كورونا في الجزائر:عرفت الجزائر وعلى غرار بلدان العالم إنتشار فيروس كورونا حيث سجلت أولى حالات الإصابة في 25 فيفري 2020، وكان سببها مواطن إيطالي يعمل في حقل نفطي جنوب البلاد، فمنذ 12 مارس 2020 أوقفت الجزائر الدراسة في مختلف الأطوار التعليمية والجامعات، أغلقت المساجد وعلقت حركات الطيران وجمدت صناعة السياحة، وضيقت نشاط الأسواق لعدة شهور بسبب إنتشار الفيروس.

كما إتخذت الجزائر إجراءات صحية صارمة للوقاية والحد من إنتشار الفيروس، حيث تم تخصيص 51 مركز للحجر الصحي كإجراء أولي في 15 ولاية لإستقبال المغتربين الوافدين من الخارج، بالإضافة إلى وضع لجنة علمية على مستوى وزارة الصحة والإسكان وإصلاح المستشفيات مكلفة بمتابعة تطورات فيروس كورونا المستجد، وفي ظل سرعة إنتشار الفيروس إتخذت السلطات الجزائرية إجراءات أكثر صرامة من أجل السيطرة على الفيروس، ففي 24 مارس 2020 صدر المرسوم التنفيذي رقم 20-70[19] يحدد تدابير تكميلية للوقاية من إنتشار وباء

فيروس كورونا (كوفيد-19) ومكافحته، فتم وضع البليدة تحت حجر كامل بعد أن أصبحت بؤرة للوباء وطنيا، وكذلك إلزام مواطنين الجزائر العاصمة و9 ولايات أخرى بالحجر الجزئي المنزلي، وقد أظهرت الحالة الوبائية في الجزائر تجاوب إيجابي بعد إلتزام الجميع بالبروتوكول الصحي المسطر من قبل اللجنة العلمية الصحية ما أدى إلى إنخفاض في عدد الوفيات وعدد الحالات المصابة في تلك الفترة، لترجع عدد الحالات المصابة بعد تاريخ 24 ماي 2020 في الإرتفاع بعد قرار رفع الحجر الجزئي.

وفي الإجتماع الدوري لمجلس الوزراء في 22 مارس 2020 بمقر رئاسة الجمهورية، قدم وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات عرضا حول وباء كورونا، حيث أوضح من خلاله توفر القطاع على المستوى الوطني على 82716 سرير منها 2500 سرير تم تخصيصها للتكفل بالمصابين على مستوى 64 مصلحة للأمراض المعدية و247 مصلحة للطب الداخلي و79 مصلحة أمراض الرئة و100 مصلحة في إختصاصات أخرى بالإضافة إلى 24 مصلحة للإنعاش بها 460 سرير، بالإضافة إلى إمتلاك القطاع 3333 جهاز للتنفس الإصطناعي و2390 جهاز للتخذير والإنعاش و64 سيارة إسعاف طبية مجهزة بآلة تنفس إصطناعية، وقد أمر رئيس الجمهورية في نفس الإجتماع بتخصيص مبلغ 100 مليون دولار للتعجيل بإستراد كل المواد الصيدلانية والألبسة الوقائية وأجهزة التحليل الكيماوي[20].

من خلال الجدول التالي سيتم عرض بعض المؤشرات لفيروس كورونا بالجزائر وباعتماد البيانات والمعطيات التي نشرتها منظمة الصحة العالمية:

الجدول رقم (01): يوضح مؤشرات فيروس كورونا في العالم وفي الجزائر إلى غاية 21 جوان 2021

	إجمالي الإصابات	إجمالي الوفيات	إجمالي حالات الشفاء
على مستوى العالم	179 598 674	3 890 110	164 297 431
على مستوى الجزائر	136 294	3 641	37 831

Source : www.worldometers.info

2.4. انعكاسات جائحة فيروس كورونا على الاقتصاد الجزائري: الاقتصاد الجزائري كغيره من الاقتصاديات تأثر بجائحة كورونا وتداعياتها، خصوصا أن الاقتصاد الجزائر مصنف كاقتصاد ريعي وهو ما زاد من حدة تأثره بسبب انهيار أسعار النفط، كما أن الاقتصاد الجزائري قبل ظهور فيروس كورونا كان يعاني من هشاشة كبيرة إذ بلغ معدل النمو في عام 2019 0.8 % مقابل 1.4% في عام 2018، ونجد من أهم القطاعات أو المؤشرات الاقتصادية التي شاهدت تأثر كبير ما يلي:

1.2.4. قطاع السياحة: يساهم قطاع السياحة في الجزائر بنسبة 1.8% من الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات، حيث حقق القطاع في عام 2019 نسبة نمو تقدر بـ 5.1% كما ساهم أيضا القطاع في خلق ما نسبته 6% من إجمالي مناصب الشغل في الجزائر. ولكن مع ظهور فيروس كورونا وانتشاره في جميع أنحاء العالم اتخذت الحكومة الجزائرية مجموعة من الاجراءات والتدابير للحد من انتشار الفيروس داخل التراب الجزائري حيث تم تعليق جميع الرحلات الجوية والبحرية المتوجهة والقادمة من أوروبا ابتداءا من 19 مارس 2020، وهو ما أدى إلى عزل الجزائر عن باقي مناطق العالم وبالتالي وقف تدفق السياح الأجانب وتضرر القطاع بتوقف جميع نشاطاته[21].

2.2.4. قطاع الصناعة: أدت الاجراءات والتدابير الوقائية التي اتخذتها السلطات الجزائرية إلى توقف تقريبا 50% من الطاقة العمالية، ما نتج عنه تباطؤ الوتيرة الإنتاجية، بالإضافة إلى تعطل سلاسل التوريد ونقص توفر المواد الأولية والنصف مصنعة خاصة المستوردة من الصين باعتبارها بؤرة الوباء[22].

3.2.4. قطاع المحروقات: باعتبار اقتصاد الجزائر اقتصاد ريعي فجل صادراته تعتمد على صادرات النفط والتي تقدر بـ 92% من إجمالي الصادرات، ومع انهيار أسعار النفط خاصة في الأشهر الأولى من بداية سنة 2020 بسبب تداعيات فيروس كورونا واجراءات الغلق الكلي انخفض سعر النفط الخام إلى أدنى مستويات في التاريخ بلغت 17 دولار في أفريل 2020[23]، ويوضح الشكل الموالي تطور أسعار النفط خلال الفترة (أكتوبر 2019- أكتوبر 2020):

الشكل رقم (06): تطور أسعار النفط خلال الفترة (أكتوبر 2019-أكتوبر 2020).

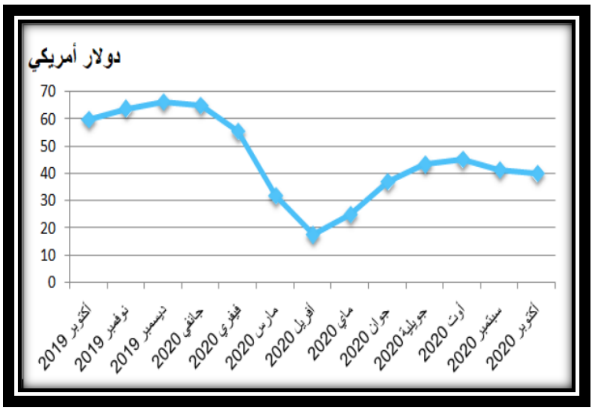

المصدر: عتروس سيف الدين، أثر جائحة كوفيد 19 على بعض القطاعات الاقتصادية في الجزائر، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد 24، العدد 01، 2021، ص394.

4.2.4. القطاع الجبائي: وفقا للتقديرات التي قامت بها الحكومة الجزائرية فالقطاع الجبائي سيفقد جزءا هاما من المساهمات الضريبية والتي ترتبط ارتباطا وثيقا باستمرار تعطل النشاط الاقتصادي[24].

5.2.4. قطاع النقل: ويتعلق الأمر بالنقل الجوي والبحري والبري كما يلي:

1.5.2.4. النقل الجوي: مع فرض الحكومة الجزائرية تعليق حركة النقل الجوي منذ منتصف مارس 2020 بسبب الانتشار الواسع والمرعب لفيروس كورونا عبر العالم، تكبدت شركة الخطوط الجوية الجزائرية بلغت في نهاية سنة 2020 بـ38 مليار دج[25].

2.5.2.4. النقل البحري: بالنسبة للنقل البحري للمسافرين تم تسجيل خسائر بالنسبة للمجمع الجزائري للنقل البحري قدرت بـ 50 % من رقم أعماله وتوقع أن ترتفع هذه الخسائر خاصة أنها تزامنت مع موسم الذروة لنقل المسافرين. أما بالنسبة للنقل البحري للبضائع فقد سجل خسائر في بداية التدابير الوقائية التي خصت الحجر الصحي لكن سرعان ما تم استئناف العمل بالنسبة لنقل البضائع على مجال البحر نظرا لأهميته القصوى في الحفاظ على خطوط التوريد، ومنه التبادلات التجارية على مستوى النقل البحري لم تتأثر كثيرا[26].

3.5.2.4. النقل البري (السكك الحديدية): وقد قدرت الخسائر المالية للشركة الوطنية للنقل بالسكك الحديدية منذ تعليق حركة النقل وإلى غاية 1 أفريل 2020 حوالي مليار دج أغلبها تتعلق بنقل المسافرين حيث تم توقيف حركة نقل المسافرين بالسكك الحديدية تماما، أما نقل البضائع لم تتأثر كثيرا وهذا لبقاء نقل المنتجات الاستراتيجية كالحبوب والحديد[27].

6.2.4. الميزانية العمومية: تحت ضغط أزمتي كورونا وإنخفاض أسعار النفط، إضطرت الحكومة الجزائرية إلى خفض الإنفاق الحكومي بنسبة 30% في بداية الجائحة، ثم خلال إجتماع مجلس الوزراء المنعقد يوم الأحد 03 ماي 2020 قررت الحكومة الجزائرية من جديد رفع تخفيض ميزانية التسيير إلى 50%، وذلك بهدف ترشيد نفقات الدولة خلال هذه المرحلة الحساسة، وتقليص الإستثمار في قطاع الطاقة إلى 7 مليار دولار، بالإضافة إلى تأجيل تنفيذ المشروعات الإقتصادية والإجتماعية في ظل إنخفاض مداخيل الجزائر من العملة الصعبة إلى النصف تقريبا[28]، كما أقرت الحكومة الجزائرية قانون موازنة تكميلي بإجراءات تقشفية، حيث بموجبه تم تطبيق زيادات على أسعار البنزين بـ 3 دنانير للتر الواحد، والديزل بواقع 5 دنانير للتر الواحد[29].

لمواجهة إنعكاسات الأزمة الصحية (وباء كورونا) والإقتصادية على حد سواء، إعتمدت الحكومة الجزائرية إلى تخفيض سعر النفط المرجعي المعتمد في إعداد قانون المالية من 50 دولار إلى 30 دولار للبرميل من خلال قانون المالية التكميلي، وهذا بعد سقوط أسعار النفط في الأسواق الدولية لأدنى مستوى منذ 22 سنة[30].

وقد سجلت الجزائر عجز في موازنتها العامة فاق 22 مليار دولار، في وقت تراوح فيه العجز بين 13 إلى 17 مليار دولار منذ أزمة النفط 2014[31]، وهو ما وضع الحكومة الجزائرية أمام خيارين إما التمويل غير التقليدي أو طبع النقود، ورغم تأزم الوضع الإقتصادي في الجزائر منذ إنتشار الجائحة إلى غاية الآن إلا أنها مازالت بعيدة عن الخطر نوعا ما بفضل إحتياطياتها من العملة الصعبة والتي تقدر بحوالي 55 مليار دولار[32].

وقد بلغت خسائر النقل البحري والجوي نحو 370 مليون دولار، بسبب القيود التي فرضها إنتشار فيروس كورونا[33].

ارتفع سعر خام برنت إلى 60 دولار للبرميل يوم الإثنين 08 فيفري 2021 للمرة الأولى منذ أكثر من عام، لكن هذه الأسعار لا تزال أقل من نصف ما تحتاجه الجزائر لموازنة ميزانيتها، فوفقا لصندوق النقد الدولي فإن سعر البرميل اللازم لتحقيق التوازن في الميزانية هو 135 دولار للبرميل وهو الأعلى من المنتجين الآخرين في العالم العربي[34].

7.2.4. التجارة الخارجية: أثرت جائحة كورونا على حجم التبادل التجاري بين دول العالم، حيث توقفت حركة السفن كليا بسبب مخاوف إنتقال الفيروس بين البلدان، وقد أشار البنك الآسيوي في تقريره الصادر في ماي 2020 إلى إحتمال تسجيل إنخفاض في التجارة العالمية بمقدار 1.7 تريليون دولار إلى 2.6 تريليون دولار، كما أشار تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية 2020 أنه من المقدر تسجيل خسائر كبيرة على مستوى قطاع التصدير العالمي بحوالي 50 مليار دولار[35].

أما في الجزائر أدى إنتشار فيروس كورونا إلى ركود النشاط التجاري، بسبب فرض القيود على السفر وتدابير الإغلاق الرامية لوقف إنتشار الفيروس، وتراجع الحركة التجارية مع الدول التي تربطها مع الجزائر علاقات كبيرة على الصعيد التجاري والإقتصادي منها الصين وتركيا، فالصين تعتبر هي المصدر الأكبر التي تموِن الجزائر بالسلع، بالإضافة إلى كونها أحد أكبر مستهلكي البترول على المستوى العالمي، حدوث أزمة كورونا جعل الصين تخفض الطلب على المنتجات البترولية بسبب توقف النشاط الاقتصادي والإنتاج ما أدى إلى تراجع الصادرات الجزائرية للصين في ظل توقف الشحن التجاري من وإلى الصين، وهو ما ترجمه الإنخفاض في

أسعار النفط في السوق الدولية الذي سببه نقص الطلب على النفط في مقابل وفرة المعروض النفطي[36].

5. تطور قطاع النفط في الجزائر في ظل تفشي كوفيد 19:

بعيدا عن أزمتي وباء كورونا وإنهيار أسعار النفط كانت الدول الشرق الأوسط المنتجة للنفط تعاني من تباطؤ في نموها الإقتصادي بسبب تراجع أسعار النفط إلى مستويات أقل بكثير من السعر المطلوب لتحقيق التوازن في ميزانياتها، فقبل جائحة كورونا كانت الجزائر تحتاج إلى 109 دولارات للبرميل[37]، وفي تقرير صادر عن صندوق النقد الدولي في أفريل 2021 تحتاج الجزائر إلى 169.6 دولار للبرميل حتى تحقق التوازن في ميزانيتها وهذا بعد إرتفاع سعر النفط إلى 75 دولار للبرميل[38].

من جهة أخرى يؤكد صندوق النقد العربي أن تداعيات جائحة كورونا سوف تؤثر على الدول العربية المصدرة والمستورة للنفط على حد سواء، نتيجة إنخفاض مستوى الطلب الخارجي التي تسهم بنحو 48% من الطلب الكلي، بالإضافة إلى تأثر النشاط الإنتاجي في القطاعات الأساسية التي تسهم بنحو 60% من الناتج المحلي الإجمالي، وتراجع الإنفاق الإستهلاكي والإستثماري، ما سينعكس على الإستثمارات القائمة والمخطط لها في مرحلة ما بعد كورونا[39].

توقع صندوق النقد الدولي من خلال تقريره الصادر في أفريل 2021، أن ينتعش النشاط في البلدان المصدرة للنفط، بفضل التحسن المتوقع للنشاط في النصف الثاني من 2021، ومن شأن إرتفاع أسعار النفط ونشر اللقاحات في وقت مبكر أن يدعما الآفاق في كثير من إقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي، وسوف يؤدي إرتفاع أسعار النفط مؤخرا إلى إعطاء دفعة للثقة، مما يدعم إجمالي الناتج المحلي غير النفطي والذي يتوقع أن يرتفع بنسبة 3.3% في سنة 2021، من جهة أخرى يظل النشاط النفطي ضعيفا في الأجل القصير بسبب القيود على الإنتاج في ظل إتفاقية أوبك+ وإستمرار العقوبات التي تفرضها الو.م.أ على إيران[40].

1.5. صادرات النفط الجزائرية في ظل انتشار كوفيد 19: في ظل أزمة كورونا انخفض مستوى صادرات النفط والغاز والذي توقع أن يكون بنسبة 7.5%، والنفط في الجزائر مهم بقدر أهمية إيراداته إذ تشكل إيرادات النفط والغاز 94% من إجمالي دخل صادرات الجزائر و60% من ميزانية الدولة التي توضع عادة على سعر 50 دولار للبرميل، وبانخفاض أسعار النفط إلى أقل من 50 دولار للبرميل تكبدت الجزائر خسائر كبيرة بحوالي مليار دولار شهريا، هذا بمقابل تقديرات سابقة كانت تشير إلى إمكانية تحصيل أكثر من 30 مليار دولار نهاية سنة 2020[41].

في السنوات الأخيرة تعرض الاقتصاد الجزائري لـ 3 صدمات من بينها صدمتا كورونا وأسعار النفط، والتي كبدت الجزائر قدرتها بنحو 10 مليار دولار، ونتيجة لهذه الصدمة توقعت وزارة الطاقة الجزائرية هبوط عائدات المحروقات إلى 23.5 مليار دولار في نهاية سنة 2020 مقابل 34 مليار دولار نهاية 2019، مع انخفاض حاد في رقم أعمال صادرات شركة سونطراك النفطية بحوالي 41% وهذا راجع لتقليص استثماراتها لعام 2020 مع الشركات الأجنبية لتطوير الحقول النفطية والغازية[42]. ويوضح الشكل الموالي صادرات النفط الجزائرية خلال الفترة (2020-2010):

الشكل رقم (07): يوضح تطور صادرات الجزائر من النفط خلال الفترة (2020-2010).

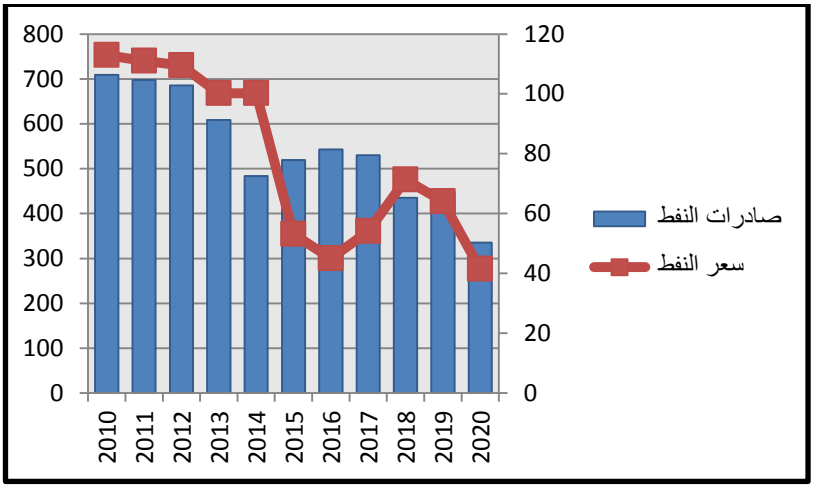

Source:

- oapec report annuels 2010, 2017, 2020.
- Banque d'Algérie rapports : 2003, 2005, 2010, 2018.

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن صادرات الجزائر من النفط الخام انخفضت في عام 2020 إلى أدنى مستوى لها خلال الفترة (2020-2010) وهذا راجع لتداعيات فيروس كورونا التي أدت إلى توقف حركة النقل والإنتاج العالميين والتي نتج عنهما تدهور شديد في الطلب العالمي للنفط مقابل عرض أكبر الأمر الذي خلق فائضا كبيرا من المخزون النفطي أدى بدوره إلى انخفاض أسعار النفط إلى أدنى مستوى حيث وصلت في أفريل 2020 إلى 17 دولار للبرميل، وبالتالي تعد الأزمة الصحية العالمية الأعنف على السوق النفطية، فمن خلال نفس الشكل نلاحظ أن أزمة النفط منتصف 2014 لم تحدث ضررا في صادرات النفط الخام ولا أسعاره مثلما أحدثته هذه الأزمة الصحية العالمية.

2.5. إنتاج النفط الخام في الجزائر في ظل انتشار فيروس كوفيد 19:تأثرت الصناعة النفطية في الدول المنتجة والمصدرة للنفط ومنها بينها الجزائر بتداعيات فيروس كورونا، فنتيجة لانخفاض الطلب العالمي للنفط مقابل تزايد المعروض النفطي انخفضت أسعار النفط ما أجبر الدول المنتجة والمصدرة للنفط إلى خفض انتاجها من أجل الحفاظ ودفع أسعار النفط إلى الارتفاع، الجزائر أيضا وكونها أحد الدول المنتجة والمصدرة للنفط العضوة في منظمة الأوبك قامت هي الأخرى باجراءات وتدابير تخص إنتاج النفط، ويوضح الشكل الموالي تطور إنتاج النفط في الجزائر خلال الفترة (2002-2020):

الشكل رقم (08): يوضح تطور إنتاج النفط في الجزائر خلال الفترة (2002-2020).

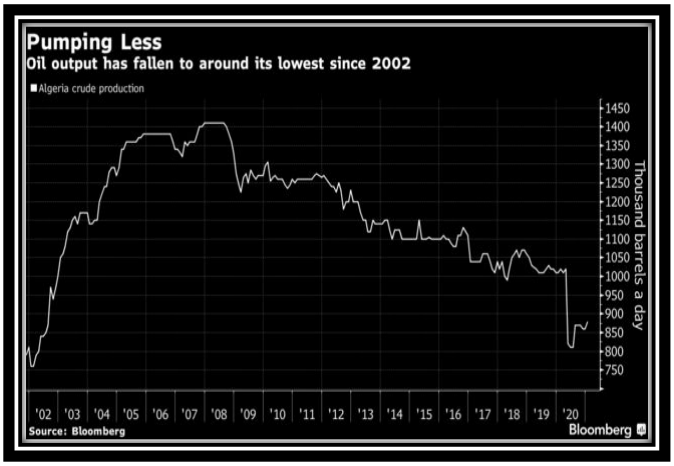

Source : www.bloomberg.com

حسب تقرير بلومبيرغ، إنخفض انتاج الجزائر من النفط والغاز الطبيعي بنحو 30% في عام 2020، وهذا الإنخفاض إستمر إلى غاية هذه السنة، حيث إنخفضت مبيعات النفط في الخارج إلى 290 ألف برميل/اليوم في شهر جانفي 2021 أي أقل بنسبة 36% مما كانت في ديسمبر 2020 وأقل رقم منذ 2017.

إتفقت الجزائر وأعضاء آخرون في الأوبك على خفض الإنتاج العام الماضي بسبب تفشي فيروس كورونا وتعليق النقل وإغلاق المصانع، ففي حين إنتهكت غالبية دول الأوبك حصصها، فشلت الجزائر في الوصول إلى سقفها في الإنتاج، إرتفع إنتاج النفط الإجمالي بشكل طفيف في جانفي 2021 لكنه لا يزال بالقرب من أدنى مستوى منذ عام 2002، فمع ضعف إنتاجها قد تفوت الجزائر الإنتعاش الأخير في النفط، إذ إرتفعت العقود الآجلة لخام برنت من 50% منذ بداية نوفمبر بفضل إنتشار لقاحات covid-19 وزيادة الطلب الصيني على النفط[43].

3.5. مستقبل قطاع النفط في الجزائر بعد جائحة كوفيد 19:

بعدما عصفت جائحة كوفيد 19 بالاقتصاد العالمي ككل والسوق النفطية خصوصا كون هذه الأخيرة تعد أكثر سوق متقلبة وأسعار النفط بها شديدة الحساسية بالعوامل الخارجية، فقد كان للاجراءات الاحترازية العالمية كتعليق النقل بجميع أنواعه وتعطل النشاط الاقتصادي العالمي السبب الرئيسي في انهيار أسعار النفط إلى مستويات تاريخية لم تشهد السوق النفطية العالمية مثيلتها، إذ تعد هذه الأزمة الأعنف منذ سنوات طويلة. عرفت أسعار النفط بعد عدة أشهر من ظهور الأزمة انتعاشا بعد مرور الذروة الأولى من فيروس كورونا المستجد ومع اكتشاف أول لقاح لهذا الفيروس عادت الثقة في الأسواق التجارية فبدأت تحركات النقل والتجارة شيئا فشيئا وزاد الطلب العالمي على السلع والمواد الأولية وأبرزها النفط باعتباره عنصر أساسي يدخل في أغلب الصناعات.

1.3.5. بعث الاستثمارات في الصناعات النفطية ما بعد الجائحة: الجزائر كغيرها من الدول المنتجة والمصدرة للنفط استفادت من ارتفاع أسعار النفط، وكبداية لمرحلة جديدة ما بعد الأزمة عكفت السلطات الجزائرية على ابرام عدة اتفاقيات وصفقات في مجال الصناعة النفطية مع عدة شركات أجنبية رائدة في هذا المجال ومن أهمها شركة إيني الإيطالية حيث تم توقيع ثلاث اتفاقيات بينها وبين عملاق النفط سونطراك في مجال الاستكشاف والتنقيب على النفط الجزائري، حيث كانت أول اتفاقية تتمحور حول استكشاف والتنقيب في منطقة بالجنوب الجزائري تعرف بحوض بركين، وثاني اتفاقية هي حول انتاج الوقود الحيوي وانتاج الهيدروجين وأيضا الطاقات المتجددة، أما الاتفاقية الثالثة هي من أجل التعاون وتبادل الخبرات بين جامعة ايني الايطالية وبين المعهد الجزائري للبترول من خلال بعث برامج تكوينية في مجال تنقيب واستكشاف النفط بواسطة استخدام تكنولوجيات الحديثة. هذه الاتفاقيات الثلاث تزامنت مع دخول قانون المحروقات الجزائري الجديد حيز التطبيق والذي تتعلق محاوره بتقديم تحفيزات وضمانات للمستثمرين الأجانب في مجال التنقيب والاستكشاف من خلال قاعدة 51/49، بالإضافة إلى إعفاء المستثمرين من دفع الضرائب وإعفاءات أخرى في الرسوم الجمركية تتعلق بالسلع والخدمات ذات صلة بنشاطات البحث والاستكشاف، وتعد هذه الاتفاقية بجانب اتفاقيات مع شركات اجنبية أخرى كأوكسيدونتال الأمريكية وتوتال الفرنسية من أجل استكشاف حوض بركين النفس الجديد في قطاع المحروقات في الجزائر الذي شهد ركودا وتباطؤ في وتيرة الاستكشافات والإنتاج خلال السنوات الماضية بالإضافة إلى ثبات حجم الاحتياطي النفطي عند 12.2 مليار برميل خلال عدة سنوات دون تطويره. وتسعى الجزائر من خلال هذه الاتفاقيات إلى تغطية الطلب المحلي المتزايد من الطاقة وزيادة حجم صادراتها منه

مطلع عام 2024. كما أن السلطات الجزائرية تسعى إلى ابرام اتفاقيات اخرى مع شركات أجنبية رائدة كمثيلتها في الصين من أجل زيادة مداخيل صادرات النفط والمنتجات النفط حيث خصصت الجزائر حوالي 40 مليار دولار استثمارات في هذا المجال للفترة 2022-2026.

توضح النقاط السابقة مساعي السلطات الجزائرية لتعظيم المكاسب في مجال المحروقات من خلال توسيع الاستثمارات مع أطراف متعددة لتطوير هذا القطاع، سواء في جانب السعي لرفع القدرات الإنتاجية وتطوير وسائل الاستخراج والتنقيب، او في جانب الاستكشاف للبحث عن حقول نفطية جديدة، في هذا السياق لازالت السلطات الجزائرية تسير على نفس النهج الاقتصادي السائد في العقود الماضية، والذي يعكس غياب أي استراتيجيات او مخططات للتنمية الاقتصادية خارج القطاع النفطي.

2.3.5. حتمية تنويع الاقتصاد الجزائري للتخلص من التبعية النفطية: تبعا لصندوق النقد الدولي، ستستنفذ الجزائر إحتياطها الحالي من النفط والغاز بحلول أواسط ثلاثينيات هذا القرن وخمسينياته على التوالي، وكان ينبغي على الجزائر أن تتحضر لخطة تنويع إقتصادي ضخمة منذ عقدين إلى أربعة عقود على غرار الدول الأخرى الغنية بالموارد مثل أندونيسيا وماليزيا، لكن مازال أمام النظام بعض المجال لتطبيق الإصلاحات إن خفض معدل نمو الإستهلاك المحلي عبر تخفيض الدعم على الهيدروكربون، فيؤخر زمني النفاذ[44].

في نفس السياق، وفي ظل إعتماد الجزائر على صادرات النفط بنسبة تفوق 95%، ومع إستمرار تراجع أسعار المحروقات لفترات طويلة بسبب إجراءات الإغلاق التي فرضتها جائحة كورونا، أرقت الأزمة الحالية الحكومة الجزائرية حيث صرح الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالإستشراف محمد شريف بلميهوب في نهاية جانفي المنصرم، عن هذا الوضع بقوله:"الجزائر ستكون عاجزة عن تصدير برميل واحد من النفط بعد عدة سنوات"، ليضيف كذلك الوزير في تصريحه: "الجزائر بلد غير بترولي، عكس ما تم الترويج له في فترات سابقة". [45]، وهو ما يستوجب البحث عن مصادر تنموية بديلة ومستدامة، تسمح بفك الارتباط الوثيق للاقتصاد الجزائري مع قطاع المحروقات.

6. خاتمة:

أدى تفشي وباء كورونا إلى تضرر العديد من القطاعات الإقتصادية والإنتاجية في العالم، أهمها قطاع النقل وقطاع الصناعات الإستخراجية وإرتباط هذه الأخيرة بقطاع النقل زاد الأمر سوء، ففي سنة 2020 تراجعت معدلات الطلب على النفط بصفة كبيرة، ما أدى إلى إرتفاع المعروض النفطي وتهاوي أسعار النفط إلى مستويات قياسية، وهو ما أثر على الدول

المنتجة للنفط بشكل مباشر، ففي ظل إنخفاض إيراداتها النفطية جعلها غير قادرة على موازنة ميزانياتها العامة.

الجزائر كغيرها من الدول النفطية وجدت نفسها أمام أزمة مزدوجة (الأزمة الصحية العالمية وإنخفاض أسعار النفط في الأسواق الدولية) إنعكست على الإقتصاد الجزائري بشكل سلبي، وبصفة كبيرة على قطاع المحروقات كون الجزائر دولة ذات إقتصاد ريعي تعتمد على أكثر من 95% من صادراتها على النفط، حيث أن انهيار أسعار النفط ونقص الطلب الناتج عن تعطيل النشاطات الاقتصادية أدى إلى انخفاض الصادرات النفطية الجزائرية وتكدس مخزون النفط ما أجبر السلطات الجزائرية إلى خفض الإنتاج في ظل القرارات التي أصدرتها الأوبك من أجل دفع مستويات أسعار النفط للارتفاع.

1.6. النتائج:

- أثرت جائحة كورونا على الطلب والمعروض من السلع الأولية المتصلة بقطاع النقل.
- هوت أسعار النفط في الأسواق العالمية في سنة 2020 بمقدار لم يسبق له مثيل.
- أدت الإجراءات الإحترازية الرامية إلى وقف انتشار وباء كورونا كوقف حركات النقل وتعطيل النشاطات الاقتصادية العالمية إلى تراجع الطلب على النفط العالمي وزيادة المعروض النفطي ما أدى إلى سقوط الأسعار إلى مستويات قياسية.
- أثر وباء كورونا على حجم المبادلات التجارية الجزائرية مع العالم الخارجي خاصة فيما يتعلق بقطاع المحروقات إذ أن الدول الصناعية المستهلكة للنفط عطلت نشاطاتها الاقتصادية وبالتالي انخفض الطلب على النفط بشكل عام باعتباره مادة هامة وأساسية يدخل في جميع الصناعات الاقتصادية.
- انخفاض صادرات وإنتاج النفط في الجزائر نتيجة انخفاض الطلب العالمي على النفط، بالاضافة إلى انهيار أسعار النفط أدى إلى انخفاض مداخيل الجزائر وهو ما أثر على باقي القطاعات الاقتصادية في الجزائر باعتبار أن جل تمويلها يأتي من مداخيل قطاع النفط.
- تسعى الجزائر في مرحلة بعد كورونا إلى زيادة استثماراتها في قطاع النفط في مجال التنقيب والاستكشاف بالاتفاق مع عدة شركات عالمية رائدة في هذا المجال من أجل زيادة الإنتاج والصادرات.

2.6. التوصيات:

- على الدولة الجزائرية تنويع الإقتصاد وتشجيع الإستثمار خارج قطاع المحروقات، للخروج من دائرة الدولة الريعية وتفادي إنعكاسات الأزمات العالمية في المستقبل.

- **الإحالة والتهميش:**

[1] Toupictionnaire, Définition de crise. Consulté le juin 15, 2021, sur la toupie: https://bit.ly/3qDkqAV

[2] crise sanitaire. Consulté le juin 13 , 2021, sur Futura santé: https://bit.ly/3h8x6fW

[3] Kern, J. covid-19. Consulté le juin 13, 2021, sur Futura santé: https://bit.ly/3hpOj3l

[4] World Health Organization, consulté le 11 juin 2021, Récupéré sur : www.who.int .

[5] C'est quoi un coronavirus. (2020, 09 08). Consulté le juin 27, 2021, sur Le journal des femmes: https://bit.ly/3Alc7hF

[6] Jhon Elflein .cumulative cases of COVID-19 worldwide from 22 jan 2020 to 16 mar 2021 ،2021 ,03 29.sur statista: https://bit.ly/3Alc7hF consulté le 26 juin, 2021

[7] تقرير آفاق الإقتصاد العربي، صندوق النقد العربي، أفريل 2020، على الموقع:
https://www.amf.org.ae/ar/publications/tqryr-afaq-alaqtsad-alrby/tqryr-afaq-alaqtsad-alrby-abryl-2022 تاريخ الاطلاع 25 جوان 2021.

[8] فرانسيس بيرن، (مدني قصري، المحرر)، (25 06, 2020)، فيروس كورونا النفط..أزمة جيوسياسية في ظل الجائحة الصحية، من موقع حفريات: https://bit.ly/3hbfhgs ،تاريخ الاطلاع 22 جوان 2021.

[9] التقريرالإقتصادي العربي الموحد. صندوق النقد العربي، 2020، على الموقع:
https://www.amf.org.ae/ar/publications/altqryr-alaqtsady-alrby-almwhd/altqryr-alaqtsady-alrby-almwhd-2020، تاريخ الاطلاع 25 جوان 2021.

[10] رونالد ريبل، دونمي تشن، عبد الله الدايل، و حامد السعدون، (18 02, 2020)، تقييم آثار فيروس كورونا على الطلب على النفط ومرونة الأسعار، مركز الملك عبد الله للدراسات والبحوث البترولية، 84.

[11] Sönnichsen, N. (2020, 08 26). OPEC oil exports - regions of destination 2012-2019. Consulté le juin 26, 2021, sur statista: https://bit.ly/2SGtxnT

[12] فرانسيس بيرن. مرجع سبق ذكره، متوفر على الرابط: https://bit.ly/3hbfhgs

[13] عبد العزيز الدوسري. (أفريل 2020). تقرير دراسات.تداعيات أزمة كورونا: أسواق النفط. البحرين: مركز البحرين للدراسات الإستراتجية والدولية والطاقة، ص2.

[14] التقرير الإقتصادي العربي الموحد. صندوق النقد العربي . 2020، ص114، على الرابط:
https://www.amf.org.ae/ar/publications/altqryr-alaqtsady-alrby-almwhd/altqryr-alaqtsady-alrby-almwhd-2020 تاريخ الاطلاع 15 جوان 2021.

[15] قاسم جعفر. (25 06, 2021). النفط يواصل الصعود مع إنتعاش الآمال بزيادة الطلب. تاريخ الاسترداد 25 06, 2021، من موقع AA: https://bit.ly/3huiiHD

[16] Sönnichsen, N. (2021, 02 10). weekly crude oil prices for brent; OPEC basket; and WTI 2019-2021. Consulté le juin 25, 2021, sur statista: https://bit.ly/3jztAwA

[17] Knoema .(2021 ,06 16) .World crude oil supply and demand forecast 2020-2021 . Consulté le 27juin, 2021 ،sur Knoema: https://bit.ly/2Tik32z

[18] Sönnichsen, N.Op Cit, sur le lien: https://bit.ly/3jztAwA

[19] الجريدة الرسمية. (24 03, 2020). مرسوم تنفيذي رقم 20-70 مؤرخ في 29 رجب 1441 الموافق 24 مارس 2020 يحدد تدابير تكميلية للوقاية من إتشار وباء كورونا (كوفيد-19) ومكافحته. تاريخ الاسترداد 17 جوان, 2021، من https://bit.ly/3furGZv

[20] النص الكامل لبيان الإجتماع الدوري لمجلس الوزراء. (22 03, 2020). تاريخ الاسترداد 17 جوان, 2021، من الإذاعة الجزائرية: https://bit.ly/3dv8A6j

[21] سيف الدين عتروس. (2021). أثر جائحة كوفيد 19 على بعض القطاعات الاقتصادية في الجزائر. مجلة معهد العلوم الاقتصادية، 24 (01)، 389-403. ص397.

[22] صلاح الدين بولعراس. (2020). الإقتصاد الجزائري في ظل التداعيات العالمية لجائحة كورونا بين الإستجابة الآنية والمواكبة البعدية . مجلة العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير ، 20 (العدد الخاص حول الآثار الإقتصادية لجائحة كورونا). ص169.

[23] سيف الدين عتروس، مرجع سبق ذكره، ص394.

[24] صلاح الدين بولعراس. (2020). مرجع سبق ذكره، ص169.

[25] سفيان خلوفي، و كمال شريط. (2021). أثر جائحة كورونا كوفيد 19 على مؤشرات الاقتصاد العالمي خلال الربع الأول من سنة 2020 مع الإشارة إلى حالة الاقتصاد الجزئري. مجلة العلوم الانسانية لجامعة أم البواقي ، 08 (03).ص1667

[26] صلاح الدين بولعراس. مرجع سبق ذكره، ص169.

[27] مرجع نفسه. ص169.

[28] مروة كرامة، فاطمة رحال، وأنفال حدة خبيزة. (2020). تأثير الأزمات الصحية العالمية على الإقتصاد العالمي: تأثير فيروس كورونا كوفيد-19 على الإقتصاد الجزائري أنموذجا. مجلة التمكين الإجتماعي ، 02 (02)، ص324.

[29] حسان جبريل. (01 01, 2021). 2020.. أزمة مركبة تضيق الخناق على إقتصاد الجزائر. تاريخ الاسترداد 18 جوان, 2021، من موقع AA: https://bit.ly/3dyOpEL

[30] الجريدة الرسمية. (24 03, 2020). مرسوم تنفيذي رقم 20-70 مؤرخ في 29 رجب 1441 الموافق 24 مارس 2020 يحدد تدابير تكميلية للوقاية من إتشار وباء كورونا (كوفيد-19) ومكافحته. تاريخ الاسترداد 17 جوان, 2021، من https://bit.ly/3furGZv

[31] حسان جبريل. مرجع سبق ذكره، متوفر على الرابط:https://bit.ly/3dyOpEL

[32]هالة يحياوي، وسليم جداي. (2021). جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) بالجزائر -مع الإشارة إلى أهم التدابير والإجراءات المتخذة -، كتاب جماعي: تأثير جائحة كورونا على الإقتصاد العالمي وسبل مواجهتها. المركز الديمقراطي العربي، صفحة 225.

[33]حسان جبريل. مرجع سبق ذكره، متوفر على الرابط:https://bit.ly/3dyOpEL

[34] Ratcliffe, V., Karam, S., & El Wardany, S. (2021, 02 8). An oil country no more? Algerian Energy Exports sink rapidly. Consulté le juin 2021, 15, sur Bloomberg: https://bloom.bg/2Uj8vw4

[35]صلاح الدين بولعراس. مرجع سبق ذكره. ص165.

[36]مروة كرامة، فاطمة رحال، و أنفال حدة خبيزة. مرجع سبق ذكره، ص325.

[37]المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. (29 04, 2020). كيف عصفت جائحة كورونا بأسعار النفط؟ التداعيات على الدول العربية والإقتصاد العالمي. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، صفحة 4.

[38] International Monetary Fund, consulté le 15 juin 2021, Récupéré sur https://www.imf.org/en/Home .

[39]منظمة العمل العربية منظمة العمل العربية. (2020). تأثيرات أزمة كورونا (كوفيد-19) على قضايا التشغيل وأسواق العمل العربية. منظمة العمل العربية ، صفحة 20.

[40]تقرير صندوق النقد الدولي تقرير صندوق النقد الدولي. (أفريل, 2021). آفاق الإقتصاد الإقليمي: النهوض من الجائحة: بناء مستقبل أفضل. تم الاسترداد من تقرير صندوق النقد الدولي: https://bit.ly/3h9CLCi

[41]هالة يحياوي، سليم جداي. مرجع سبق ذكره، صفحة 225.

[42]يونس بورنان. (10 12, 2020). رحلة إقتصاد الجزائر في 2020..تقشف وتحصينات ومفاجآت. تاريخ الاسترداد 22 جوان , 2021، من العين الإخبارية: https://bit.ly/366OLOY

[43] Ratcliffe, V., Karam, S., & El Wardany, S. Op Cit, sur le lien : https://bloom.bg/2Uj8vw4

[44]ياسمين أبو زهور، نجلة بن ميمون. (2 12, 2020). على الجزائر منح الأولوية للتغيير الإقتصادي في خضم جائحة كورونا والأزمة السياسية. تاريخ الاسترداد 17 جوان , 2021، من بروكينغز: https://brook.gs/2UiHIjv

[45]إنخفاض صادرات النفط في الجزائر... بين التحرر وغياب السياسات. (9 02, 2021). تاريخ الاسترداد 25 جوان, 2021، من موقع الحرة: https://arbne.ws/3qG6ciP

- **قائمة المصادر والمراجع:**

- **أولا: المقالات:**

1. مروة كرامة، فاطمة رحال، و أنفال حدة خبيزة. (2020). تأثير الأزمات الصحية العالمية على الإقتصاد العالمي: تأثير فيروس كورونا كوفيد-19 على الإقتصاد الجزائري أنموذجا. مجلة التمكين الإجتماعي ، 02 (02)، ص325.
2. سفيان خلوفي، و كمال شريط. (2021). أثر جائحة كورونا كوفيد 19 على مؤشرات الاقتصاد العالمي خلال الربع الأول من سنة 2020 مع الإشارة إلى حالة الاقتصاد الجزئري. مجلة العلوم الانسانية لجامعة أم البواقي ، 08 (03).
3. سيف الدين عتروس. (2021). أثر جائحة كوفيد 19 على بعض القطاعات الاقتصادية في الجزائر. مجلة معهد العلوم الاقتصادية، 24 (01)، 389-403.
4. صلاح الدين بولعراس. (2020). الإقتصاد الجزائري في ظل التداعيات العالمية لجائحة كورونا بين الإستجابة الآنية والمواكبة البعدية. مجلة العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير ، 20 (العدد الخاص حول الآثار الإقتصادية لجائحة كورونا).
5. هالة يحياوي، وسليم جداي. (2021). جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) بالجزائر – مع الإشارة إلى أهم التدابير والإجراءات المتخذة –، كتاب جماعي: تأثير جائحة كورونا على الإقتصاد العالمي وسبل مواجهتها. المركز الديمقراطي العربي،

- **ثانيا: القوانين والمراسيم**

1. الجريدة الرسمية. (24 03, 2020). مرسوم تنفيذي رقم 20-70 مؤرخ في 29 رجب 1441 الموافق 24 مارس 2020 يحدد تدابير تكميلية للوقاية من إتشار وباء كورونا (كوفيد-19) ومكافحته. تاريخ الاسترداد 17 جوان, 2021، من https://bit.ly/3furGZv

- **ثالثا: التقارير**

1. تقرير آفاق الإقتصاد العربي، صندوق النقد العربي، أفريل 2020، على الموقع: https://www.amf.org.ae/ar/publications/tqryr-afaq-alaqtsad-alrby/tqryr-afaq-alaqtsad-alrby-abryl-2022
2. التقريرالإقتصادي العربي الموحد. صندوق النقد العربي، 2020، على الموقع: https://www.amf.org.ae/ar/publications/altqryr-alaqtsady-alrby-almwhd/altqryr-alaqtsady-alrby-almwhd-2020،

3. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. (29 04, 2020). كيف عصفت جائحة كورونا بأسعار النفط؟ التداعيات على الدول العربية والإقتصاد العالمي. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
4. منظمة العمل العربية منظمة العمل العربية. (2020). تأثيرات أزمة كورونا (كوفيد–19) على قضايا التشغيل وأسواق العمل العربية. منظمة العمل العربية.
5. تقرير صندوق النقد الدولي تقرير صندوق النقد الدولي. (أفريل, 2021). آفاق الإقتصاد الإقليمي: النهوض من الجائحة: بناء مستقبل أفضل. تم الاسترداد من تقرير صندوق النقد الدولي: https://bit.ly/3h9CLCi
6. عبد العزيز الدوسري. (أفريل 2020). تقرير دراسات.تداعيات أزمة كورونا: أسواق النفط. البحرين: مركز البحرين للدراسات الإستراتجية والدولية والطاقة.

- **رابعا: المواقع الالكترونية:**

1. Toupictionnaire, Définition de crise. Consulté le juin 15, 2021, sur la toupie: https://bit.ly/3qDkqAV
2. crise sanitaire. Consulté le juin 13 , 2021, sur Futura santé: https://bit.ly/3h8x6fW
3. Kern, J. covid-19. Consulté le juin 13, 2021, sur Futura santé: https://bit.ly/3hpOj3l
4. World Health Organization, consulté le 11 juin 2021, Récupéré sur : www.who.int .
5. C'est quoi un coronavirus. (2020, 09 08). sur Le journal des femmes: https://bit.ly/3Alc7hF
6. Jhon Elflein .cumulative cases of COVID-19 worldwide from 22 jan 2020 to 16 mar 2021 ،2021 ,03 29.sur statista: https://bit.ly/3Alc7hF
7. Sönnichsen, N. (2020, 08 26). OPEC oil exports - regions of destination 2012-2019, sur statista: https://bit.ly/2SGtxnT
8. Sönnichsen, N. (2021, 02 10). weekly crude oil prices for brent; OPEC basket; and WTI 2019-2021. sur statista: https://bit.ly/3jztAwA
9. Knoema .(2021 ,06 16) .World crude oil supply and demand forecast 2020-2021 ،sur Knoema: https://bit.ly/2Tik32z
10. Ratcliffe, V., Karam, S., & El Wardany, S. (2021, 02 8). An oil country no more? Algerian Energy Exports sink rapidly, sur Bloomberg: https://bloom.bg/2Uj8vw4

11.فرانسيس بيرن، (مدني قصري، المحرر)، (25 06, 2020)، فيروس كورونا النفط..أزمة جيوسياسية في ظل الجائحة الصحية، من موقع حفريات: https://bit.ly/3hbfhgs

12.قاسم جعفر. (25 06, 2021). النفط يواصل الصعود مع إنتعاش الآمال بزيادة الطلب. من موقع AA: https://bit.ly/3huiiHD

13.النص الكامل لبيان الإجتماع الدوري لمجلس الوزراء. (22 03, 2020). ، من الإذاعة الجزائرية: https://bit.ly/3dv8A6j

14.حسان جبريل. (01 01, 2021). 2020.. أزمة مركبة تضيق الخناق على إقتصاد الجزائر. من موقع AA: https://bit.ly/3dyOpEL

15.يونس بورنان. (10 12, 2020). رحلة إقتصاد الجزائر في 2020..تقشف وتحصينات ومفاجآت، من العين الإخبارية: https://bit.ly/366OLOY

16.ياسمين أبو زهور، نجلة بن ميمون. (2 12, 2020). على الجزائر منح الأولوية للتغيير الإقتصادي في خضم جائحة كورونا والأزمة السياسية، من بروكينغز: https://brook.gs/2UiHIjv